

دور العمق المالي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2010-2023)

The Role of Financial Depth in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period (2010-2023)

جمعات الطاهر ، شويرب و داد *

CHOUIREB Widad DJAMATE Taher

¹ جامعة عمار ثلجي الأغواط، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، الجزائر، t.djamate@lagh-univ.dz² جامعة عمار ثلجي الأغواط، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، الجزائر، w.chouireb@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2025-11-10

تاريخ القبول: 2025-10-29

تاريخ الاستلام: 2025-09-27

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقع العمق المالي في الجزائر والسبل التي من شأنها تحقيق الاستقرار النقدي وذلك للفترة الممتدة من (2010-2023) لتعكس درجة العمق المالي من خلال قوة القطاع المالي ومدى قدرته في جلب واستقطاب الودائع ومنح الائتمان وهو ما يؤثر بالإيجاب على تحقيق الاستقرار النقدي، وقد أكدت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين درجة تطور القطاع المالي والعمق المالي حيث أن الاستقرار النقدي يتحقق من خلال قدرة القطاع المالي على خلق نقود جديدة من شأنها المساهمة في تنشيط حركة الاقتصاد وقد توصلت الدراسة إلى أنه من أجل زيادة العمق المالي وتحقيق الاستقرار النقدي معاً لا بد من إعادة هيكلة البنك المركزي وبعض البنوك التجارية الأخرى وهو ما دفع بالعديد من الاقتصادات إلى تطوير أنشطتها المالية وزيادة تعبئة المدخرات المحلية لخدمة الاستثمار وكيفية سحب وجذب المدخرات من أجل الزيادة في مستوى العمق المالي وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: عمق مالي، استقرار نقدي، كتلة نقدية، ناتج محلي إجمالي، نمو اقتصادي.

تصنيف JEL: E51, E44, O16, O40

Abstract:

This research paper aims to analyze the state of financial depth in Algeria and explore the means by which monetary stability can be achieved during the period from 2010 to 2023. It highlights financial depth through the strength of the financial sector and its ability to attract deposits and extend credit, which positively impacts monetary stability. The study finds a relationship between financial sector development and financial depth, showing that monetary stability is achieved by the sector's capacity to create new money that stimulates economic activity. The study concludes that enhancing financial depth and achieving monetary stability require restructuring the central bank and some commercial banks. This need has prompted many economies to develop financial activities and increase the mobilization of domestic savings

*: شويرب و داد

to support investment. Moreover, improving mechanisms for attracting and channeling savings is crucial for deepening financial markets and boosting economic growth.

Keywords: Financial depth, monetary stability, Money supply, Gross domestic product, Economic Growth.

JEL Classification Codes : E51, E44, O16, O40.

1. مقدمة:

إن تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي يتطلب وجود نظام مالي يتسم بالكفاءة والفعالية والتطور في تخصيص الموارد المالية وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما أكدته معظم الباحثين بإثبات العلاقة بين تطور القطاع المالي ودرجة عمقه حيث أنه كلما تطور النظام المالي كلما زادت قدرته على خلق وابتكار منتجات جديدة من شأنها أن تتناسب مع الاحتياجات الادخارية والتمويلية لجميع شرائح المجتمع

غير أن العديد من الاقتصادات نجحت في تطوير الأنظمة المالية الخاصة بها من خلال رفع قدرتها على تعبئة المدخرات المحلية وكيفية جذب تلك المدخرات وتوظيفها توظيفاً صحيحاً وبشكل فعال وذلك بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي حيث أن أساس تحقيق الاستقرار النقدي هو التغير في كمية النقود لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع احتياجات النمو الاقتصادي هذا الأخير الذي يعد من الأهداف طويلة الأجل في حين يعتبر الاستقرار النقدي من الأهداف المرجوة قصيرة الأجل والجمع بين الهدفين يعتبر أمراً صعباً وشبه مستحيلاً خاصة في الدول النامية.

لهذا قامت السلطات النقدية في الجزائر باعتماد عدة إصلاحات بنكية من شأنها أن تطور القطاع المالي وتزيد من درجة عمقه وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي كهدف قصير الأجل وتحقيق النمو الاقتصادي كهدف طويل الأجل ومن أهم هذه الإصلاحات كان إصلاح سنة 1990 الذي صدر عنه قانون النقد والقرض 10/90 الذي كان يهدف إلى إكساب القطاع المالي تقنيات مالية متطورة على المدى الطويل وإزالة كل التشوهات والعقبات التي كانت تعيق عمل القطاع وهو ما يساهم في تحسينه وتطوره من خلال رفع مستوى كفاءته وبالتالي زيادة درجة عمقه وهو ما يؤثر إيجاباً على تحقيق الاستقرار النقدي ومنه تحقيق النمو الاقتصادي.

سنحاول في هذه الدراسة إبراز دور العمق المالي في تحقيق الاستقرار النقدي وهذا ما دفع بنا لطرح

الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة العمق المالي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما السياسات النقدية التي يمكن للسلطة النقدية اعتمادها من أجل التخلص من الضغوط التضخمية؟

- ما السبل الكفيلة لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر؟

وبناء على الأسئلة الفرعية تم طرح الفرضيات التالية:

- يمكن للسلطة النقدية في الجزائر اعتماد سياسة نقدية انكماشية من أجل التخلص من الضغوط التضخمية.

- السبل الكفيلة لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر تتمثل في استقلالية البنك المركزي وإعادة هيكلة التنظيمي بالإضافة إلى إعادة هيكلة بعض البنوك الأخرى.
- وهنا تتجلى أهمية الدراسة حيث تكمن أهمية الدراسة في الدور الكبير الذي يلعبه عمق القطاع المالي في تحقيق الاستقرار النقدي ودوره في تحسين الأداء الاقتصادي بالجزائر وهذا في ظل ما يكتسبه القطاع المالي والمصرفي من أهمية في اقتصاد أي دولة عامة وفي اقتصاد الجزائر خاصة.
- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:
 - الوقوف على حقيقة وواقع القطاع المالي في الجزائر وتحليل واقع العمق المالي وكيفية تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.
 - التطرق لأهم التطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة (نمو عرض النقود، تطور الناتج المحلي الإجمالي... إلخ).
 - توضيح مدى كفاءة السياسات النقدية المطبقة من طرف السلطة النقدية في تحسين مؤشرات الاستقرار النقدي في اقتصاد الجزائر للفترة (2010-2023)
- منهج الدراسة:** تنوعت وتعددت المناهج في دراستنا فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق لمفهوم العمق المالي ومختلف مؤشرات والاستقرار النقدي، والمنهج التاريخي في رصد التطور الحاصل في مختلف متغيرات الدراسة من تطور نمو الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2023.
- كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لملاءمته لهدف الدراسة من خلال تحليل تطور متغيرات العمق المالي والاستقرار النقدي خلال الفترة المدروسة.
- الدراسات السابقة:** تم التطرق للدراسات ذات الصلة بموضوع دراستنا فوجدنا ما يلي :
 - دراسة حسين علي وعويش وجابر حسن مهيجر، 2023 بعنوان: **العمق المالي ركيزة أساسية لتطوير الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)**، وهي ورقة بحثية في مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، حيث هدفت إلى تحليل واقع العمق المالي والوقوف على حقيقة وواقع القطاع المالي في العراق والسبل الكفيلة في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي، والتي توصلت إلى أن: أي تغير في العمق المالي جاء نتيجة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وأن تأثير الزيادة في العمق المالي يكون غير مباشر على الاستقرار النقدي.
 - دراسة سليم موساوي، 2015 بعنوان: **أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، وهي دراسة بمجلة معارف والتي تهدف إلى تبيان أهمية الاستقرار النقدي من خلال الربط بين الآثار الناجمة عن التمويل عن طريق الائتمان المصرفي والتغيرات في النشاط الاقتصادي باستعمال معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2013) والتي

اقترح: ضرورة التحكم في عرض النقود بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي السائد وتوصلت إلى: غياب علاقة واضحة بين السياسة التمويلية للائتمان المصرفي والتغيرات في النشاط الاقتصادي في الجزائر.

2. مفهوم العمق المالي وأهميته ومؤشراته

1.2. تعريف العمق المالي:

عرف Shaw 1973: العمق المالي بأنه تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الإنتاج، وهناك من عرفه بأنه الزيادة في عرض الأصول المالية في اقتصاد أي دولة. (Marlyse, 2015, p. 9)

ويعبر العمق المالي عن مدى استطاعة القطاع المالي على التعبئة الفعالة للمدخرات والأصول المالية المتوفرة في الاقتصاد بكفاءة وفعالية وذلك من أجل تحويلها إلى استثمارات طويلة الأجل من أجل السير بعجلة النمو الاقتصادي، أي لدعم النمو والتنمية في الأجل الطويل ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق إتاحة وتقديم أدوات مالية وخدمات تمويل مالي وتطوير المؤسسات المالية. (دردور، 2022، صفحة 194)

أما Ardıc فيعتبر أن العمق المالي هو حاصل قيمة ودائع البنوك التجارية على الناتج المحلي الإجمالي حيث يرى بأن العمق المالي يتم من خلاله تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في رأس المال الإنتاجي والنشاط الاقتصادي. (Ardıc & H. Evren Damar, 2007, p. 4)

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريفاً للعمق المالي حيث يشير العمق المالي إلى زيادة المعروض من الأصول المالية في الاقتصاد حيث أنه كلما كان عرض الأصول المالية صغير كلما كان العمق المالي منخفض، والعكس صحيح كما أن قياس العمق المالي ينطوي على تشكيلة واسعة من الأصول المالية بما في ذلك النقود.

2.2 أهداف العمق المالي

يسعى العمق المالي إلى تحقيق عدة أهداف منها: (طرشي، محمد ترقو، و نبيل بوفليح، 2018، صفحة

(114)

- العقلانية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالادخار والاستثمار؛
- تبادل السلع والخدمات بطريقة فعالة؛
- توزيع المخاطر وإدارتها؛
- تقليص مشاكل عدم تماثل المعلومات.

3.2 أهمية العمق المالي

تكمن أهمية العمق المالي في تطوير وتحسين القطاع المالي وذلك من خلال زيادة تقديم الخدمات المالية وتوسيع نطاق الأسواق وتنويع الأدوات المالية. لأن القطاع المالي لا يمكنه أن يتطور إلا بسلامة النظام المالي كون أن القطاع المالي المتطور يرتبط إيجاباً بمستويات الدخل والنمو، وهذا ما تظهره اقتصاديات الدول

المتقدمة، وفي المقابل تكون العلاقة ضعيفة في الاقتصاديات الأقل تطوراً إذ يمثل النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً لإصلاح القطاع المالي. (عمرو عبد الله ، 2024، الصفحات 1767-1768)

4.2. مؤشرات العمق المالي

تتعدد وتختلف مقاييس ومؤشرات العمق المالي باختلاف الدول حيث يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات تقليدية كمية وأخرى هيكلية بالإضافة لبعض المؤشرات النوعية الأخرى ويمكن إدراجها كآتي:

1.4.2 مقاييس كمية: تعتمد على المجاميع النقدية والائتمانية وتهتم بقياس درجة الوساطة بين الائتمان والادخار لاقتصاد أي دولة.

■ نسبة النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر من أبسط المؤشرات بحيث يقيس نسبة العملة إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB أو ما يعرف بنسبة التقييد Monetization Rate في الاقتصاد وذلك لتقديم النقود لوظائف مهمة متعلقة بالادخار والمدفوعات حيث يقوم النقد بالمعنى الواسع M2 بأداء وظيفة الادخار أما وظيفة المدفوعات فتتم من خلال النقد بالمعنى الضيق M1. (السعدي، صفحة 220)

■ نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (CP/PIB) :

يُعد هذا المؤشر مقياساً لمدى إسهام البنوك المحلية في تمويل القطاع الخاص مقارنةً بالقطاع العام. وتشير الزيادة في هذه النسبة إلى اتساع نطاق تقديم الخدمات المالية، بما يعكس تحسناً في كفاءة الوساطة المالية، ويمثل دلالة على الدور المحوري الذي تؤديه البنوك في دعم النمو الاقتصادي وتعزيزه. (موراد، الصفحات 4-5)

كما يُعتبر مؤشر نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الرئيسة المستخدمة في قياس مستوى العمق المالي. فهو يُعبر عن مدى تطور القطاع المالي من خلال قياس حجم التمويل الفعلي الموجه إلى القطاع الخاص، الأمر الذي يُسهم في تعزيز الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي. وتُشير المستويات المرتفعة لهذا المؤشر إلى توسع الخدمات المالية، وتحسين كفاءة الوساطة المالية، والمساهمة في تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة؛

ويشمل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، باستثناء ذلك الموجه إلى الحكومة، والوكالات الحكومية، والمؤسسات العامة، والسلطة النقدية، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التمويل، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد. ويعكس هذا الائتمان الدور الذي تؤديه المصارف في تقديم خدمات الوساطة المالية لصالح القطاع الخاص. (السنجري و زهراء أحمد النعيمي، 2022، الصفحات 138-139)

■ توسيع نطاق الموجودات المالية:

يُعدّ تبني تعريف أوسع للموجودات المالية، يشمل الأوراق المالية مثل السندات الحكومية وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الحقوق المالية على المؤسسات غير المصرفية كصناديق التقاعد، مؤشراً أكثر دقة لقياس العمق المالي في الاقتصاد؛

ومع ذلك، فإن قياس حجم الموجودات المالية لأي اقتصاد يُعدّ عملية معقدة، إذ إن الاعتماد على الجمع المباشر لميزانيات المؤسسات المالية يُفضي إلى نتائج غير دقيقة، لأنه لا يأخذ في الحسبان العلاقات المالية والحقوق المتبادلة بين هذه المؤسسات؛

فعلى سبيل المثال، تُعدّ الالتزامات المتبادلة بين البنوك كبيرة الحجم، غير أنها تمثل في الواقع التزامات داخلية ضمن النظام المصرفي نفسه، ولذلك ينبغي تصفيتهما (احتسابها بصافي القيمة) عند إعداد الميزانية الإجمالية للقطاع المالي. وبالرغم من أن القيمة السوقية القائمة لأسواق الأسهم والسندات والنقد تُشكّل جزءاً من الموجودات المالية، إلا أنه من غير المناسب إدراج هذه القيم الإجمالية ضمن الميزانية الموحدة للمؤسسات المالية؛

ويُعزى ذلك إلى امتلاك هذه المؤسسات لمحافظ استثمارية ضخمة تحتوي على أوراق مالية متعددة، مما يؤدي إلى احتساب مزدوج في حال جمع القيم الاسمية أو الإجمالية دون تصفية. وعليه، فإن ما يُعرف بـ "الامتلاك المتبادل" (Cross-holdings)، أي حقوق الملكية المتبادلة بين المؤسسات، يجب أن يُحتسب على أساس صافٍ لتجنب التكرار في القياس. (السعدي، صفحة 222)

2.4.2. مؤشرات هيكلية: وهي على 3 أنواع: (السعدي، صفحة 223)

■ نسبة النقد الواسع إلى النقد الضيق: $M2/M1$

يتمثل مفهوم النقد الضيق $M1$ في النقود المتداولة مضافاً إليها الودائع الجارية أما النقد الواسع فتمثل في النقد الضيق $M1$ زائد أشباه النقود (ودائع لأجل، ودائع ادخارية... إلخ) وهذه النسبة ترتبط طردياً مع مستوى العمق المالي للدولة.

■ نسبة الأدوات الموجودة في سوق الأوراق المالية إلى النقد الواسع ($S/M2$):

تستعمل هذه النسبة كمؤشر للتوازن بين أسواق الأوراق المالية والمؤسسات الوسيطة في حين تتمثل الأدوات الموجودة في سوق الأوراق المالية في مختلف السندات (أدوات الدين) والأسهم والديون قصيرة الأجل بدون تسديد، كما أنه توجد علاقة طردية بين هذه النسبة والعمق المالي أي كلما زادت هذه النسبة زاد العمق المالي والعكس صحيح لأنه تزيد أهمية السوق المالي مقارنة بالمصارف وينضج النظام المالي أي يزداد عمقه.

■ نسبة رقم مبيعات المشتقات المالية إلى رقم أعمال المبيعات في أسواق الأدوات التقليدية (D/P):

تستخدم هذه النسبة لقياس أهمية طرق إدارة المخاطر (المشتقات المالية) إلى التبادل النقدي حيث تزيد هذه النسبة بزيادة التعامل بالمشتقات ويزيد التعامل بهذه الأخيرة بتطور الأسواق المالية وبالتالي كل هذا يشير إلى زيادة العمق المالي ووجوده.

3.4.2. الأسعار المالية: وتنقسم إلى: (السعدي، الصفحات 225-226)

■ مستويات معدل الفائدة:

تُعدّ مستويات أسعار الفائدة عاملاً محورياً في عملية التعميق المالي. إذ يُعتبر سعر الفائدة الحقيقي على الودائع المؤشر المالي الأهم والشرط الأساسي المسبق لأي توسع مالي فعّال، حيث ينبغي أن يكون هذا السعر موجباً لتحقيق ذلك الهدف. غير أنّ الأسواق المالية المجزأة في الاقتصادات النامية غالباً ما تؤدي إلى ظهور معدلات فائدة حقيقية سالبة على الودائع، وهو ما يُضعف الحافز على الادخار في الأصول المالية.

■ تغيرات معدلات الفائدة:

تُبرز قضية تغيّر معدلات الفائدة أهمية مرونة الأسعار في مواجهة التحولات الاقتصادية. ففي الأسواق المالية الكفؤة، يُسهم هذا التفاعل في تعزيز العمق المالي من خلال التكيف السريع مع التوقعات المتغيرة بشأن الأوضاع الاقتصادية. إلا أنّ هذا التكيف غالباً ما يُعاق بفعل التدخلات في تحديد معدلات الفائدة. فعلى سبيل المثال، تميل أسعار الفائدة على الودائع في الدول النامية إلى الثبات رغم تقلبات معدلات التضخم، مما يحدّ من تحقيق عمق مالي فعّال. وعلى النقيض من ذلك، تتسم الأسواق المالية المحررة، كما في الاقتصادات المتقدمة، بمرونة أكبر واستجابة أعلى لهذه التغيرات، بما يدعم عملية التعميق المالي ويعزز كفاءة النظام المالي.

4.4.2. حجم وعدد الأدوات المالية المتوفرة

يشير حجم ومدى الأدوات المالية في دولة ما لمعرفة العمق المالي لهذه الدولة، حيث أنه بزيادة عدد الأدوات المالية المتوفرة في السوق يتطور النظام المالي ويزيد عمقه وبالتالي يصبح تقييم المخاطر دقيقاً أكثر وتقسّم هذه الأدوات المالية إلى: أدوات استثمارية، أدوات تمويلية، أدوات صرف أخير وإدارة مخاطر. (السعدي، صفحة 229)

5.4.2. تكلفة المعاملات

إن الهدف الأساسي للتعميق المالي هو تخفيض تكلفة المعاملات المالية من تعبئة المدخرات إلى طالبي القروض والمستعدين لدفع العوائد اللازمة حيث أنه كلما تيسرت المعاملات المالية وانخفضت تكلفتها كان النظام المالي عميق والعكس صحيح إذا زادت تكلفة إبرام المعاملات فيصبح النظام المالي غير عميق. (السعدي، صفحة 232)

3. الاستقرار النقدي

1.3 تعريف الاستقرار النقدي:

يشير الاستقرار النقدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار P واستقرار أسعار الصرف وتوفير هيكل مناسب لأسعار الفائدة باعتبار العناصر الأساسية لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث أن هذه الأخيرة تعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. (مختاري و أحمد بن البار ، 2021، صفحة 7)

كما يعبر الاستقرار النقدي عن حالة التوازن داخل النظامين المالي والاقتصادي، حيث يتمكن النظام المالي من التكيف مع الصدمات الاقتصادية، وتظل الأسعار عند مستويات مستقرة. هذا الاستقرار يُسهم في

دور العمق المالي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2010-2023)

خلق بيئة اقتصادية آمنة ومحفزة للنمو وجذب الاستثمارات، مما يؤدي بدوره إلى تحسين مستويات المعيشة. (الوحش، 2025، صفحة 4)

2.3 معامل الاستقرار النقدي:

يقاس الاستقرار النقدي بمعدل يسمى المؤشر النقدي وهو مؤشر ذو طبيعة تركيبية لقياس معدل التضخم في اقتصاد أي دولة، وذلك بالاعتماد على تحليلات النظرية الكمية للنقود والتي مفادها أن أي زيادة في عرض النقود تكون غير متناسبة مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تؤدي إلى التضخم. (موساوي، 2015، صفحة 315)

ويمكن توضيحه بصورة مبسطة كما يلي: (موساوي، 2015، صفحة 316)

$$CSM = \frac{\Delta M/M}{\Delta Y/Y} \quad \text{حيث أن:}$$

- CSM: معامل الاستقرار النقدي
- $\Delta M/M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية
- $\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
- $CSM=1$: حالة استقرار نقدي
- $CSM>1$: حالة عدم استقرار نقدي ضغوط تضخمية
- $CSM<1$: حالة عدم استقرار نقدي ضغوط انكماشية

4. تحليل واقع الاستقرار النقدي والعمق المالي في الجزائر

1.4 تطور الكتلة النقدية في الجزائر

عرفت الجزائر نموا مطردا في تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2023) والجدول الموالي يوضح

ذلك

الجدول 1: تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2023)

السنوات	الكتلة النقدية	التغير في الكتلة النقدية %	السنوات	الكتلة النقدية	التغير في الكتلة النقدية %
2010	8280.7	-	2017	14974.6	8.38
2011	9929.2	19.91	2018	16636.7	11.09
2012	11015.1	10.94	2019	16506.6	-0.78
2013	11941.5	8.41	2020	17659.6	6.99
2014	13686.7	14.61	2021	20053.5	13.55
2015	13704.5	0.13	2022	22930.1	14.34
2016	13816.3	0.82	2023	24330.8	6.11

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر:

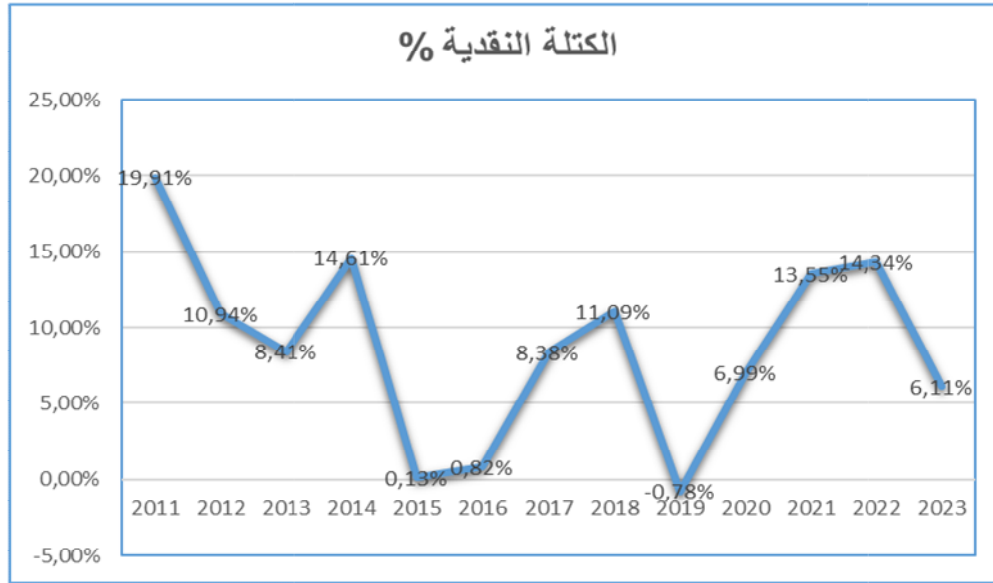
(التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، صفحة 223) (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، صفحة 159) (التقرير

السنوي لبنك الجزائر، 2023، صفحة 118)

يمثل الجدول أعلاه تطور نمو الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2023) حيث تميزت هذه الفترة بالتزايد المستمر والمتباين في الكتلة النقدية باستثناء سنة 2019 التي عرفت تراجع في نمو الكتلة النقدية حيث تم تسجيل أعلى نمو سنة 2011 وهذا راجع لتوسع الموجودات الخارجية الصافية وتحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية نتيجة استقرار الأزمة الأمريكية (أزمة الرهن العقاري 2008) وارتفاع أسعار البترول كما أن معدل نمو الكتلة النقدية انخفض إلى 8.41% سنة 2013 نتيجة استحداث أداة استرجاع السيولة لـ 6 أشهر والرفع من معدلات الاحتياطي القانوني إلى 12% ليعاود الارتفاع بمعدل نمو معتبر قدر بـ 14.61% سنة 2014 على ما كان عليه سنة 2013 غير أن سنتي 2015 و2016 شهدت انخفاض حاد في نمو المعروض النقدي بمعدل 0.13% و0.82% على التوالي وهذا راجع للصدمة الاقتصادية التي كان سببها انهيار أسعار البترول في السداسي الثاني لسنة 2014 والانخفاض الكبير في الموجودات الصافية الأجنبية مما دفع بالسلطات النقدية للبحث عن أدوات سياسة نقدية من شأنها ضخ السيولة في الاقتصاد لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي ليرتفع سنة 2017 بنسبة طفيفة نتيجة ارتفاع ودائع شركات المحروقات والمستفيدة من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية في إطار اعتماد بنك الجزائر لنمط التمويل غير التقليدي أو ما يعرف بسياسة التيسير الكمي أواخر 2017 هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار البترول ارتفاعاً طفيفاً سنة 2018، وفي سنتي 2019 وبداية 2020 انخفضت معدلات الكتلة النقدية حيث قدرت بـ (-0.78%) وهذا بسبب الأزمة الصحية التي شهدتها العالم بأسره ألا وهي جائحة كورونا COVID-19 التي طالت جميع القطاعات وما صاحبها توقف عجلة النمو الاقتصادي وتوقف حركة النقل الذي أدى بدوره إلى انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياته مما دفع ببنك الجزائر إلى إعادة تفعيل أداة امتصاص السيولة لسبعة أيام بمعدل 3.5% بعد التخلي عنها في 2016 ورفع معدلات الاحتياطي القانوني إلى 10% بعدما كان منخفضاً إلى 8% سنة 2016 و4% سنة 2017 لتشهد الكتلة تطورا مستمرا وملحوظا على مدار 3 سنوات 2021، 2022 و2023 ويعود هذا النمو الملحوظ بشكل أساسي إلى ارتفاع المجمع النقدي M1 وإذا ما قورنت معدلات نمو الكتلة النقدية بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحسب الجدول أعلاه نجد أنها قد فاقتها بكثير أغلب فترات الدراسة باستثناء سنتي 2019 و2023 مما يفسر بضعف النتائج المحققة في هذه الفترة مقارنة بالبرامج الإنفاقية التي اعتمدتها الجزائر خلال نفس الفترة وهذا يعني أن اقتصاد الجزائر عانى من عدم الاستقرار النقدي طيلة فترة الدراسة متزاوغة بين حالتي التضخم والانكماش.

الشكل 1: تطور نمو الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2023)

دور العمق المالي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2010-2023)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 1

1.4. تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر

للقوف على واقع الاستقرار النقدي في الجزائر ورصد مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيقه قمنا بدراسة معامل الاستقرار النقدي وذلك من خلال استعراض التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية والتغيرات الحاصلة فيهما

قمنا بدراسة معامل الاستقرار النقدي للفترة محل الدراسة من خلال معطيات الجدول رقم 02.

تم حساب الناتج المحلي الإجمالي بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = (الناتج المحلي الإجمالي الاسمي / مؤشر أسعار المستهلك) × 100

وتم حساب معامل الاستقرار النقدي بالعلاقة التالية:

معامل الاستقرار النقدي = معدل نمو الكتلة النقدية / معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الجدول 2: تطور معدلات الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2010-2023)

السنوات	الكتلة النقدية (مليار دج)	معدل نمو الكتلة النقدية % (1)	الناتج المحلي الاسمي PIB (مليار دج)	مؤشر أسعار المستهلك (أساس 2001)	الناتج المحلي الحقيقي PIB (مليار دج)	معدل نمو PIB الحقيقي % (2)	معامل الاستقرار النقدي % (2)/(1)=(3)
2010	8280.7	-	11991.6	136.23	8802.47	-	-
2011	9929.2	19.91	14526.6	142.39	10201.98	15.89	1.25
2012	11015.1	10.94	16115.4	155.10	10390.33	1.84	5.94
2013	11941.5	8.41	16569.3	160.11	10348.7	-0.40	-21.025
2014	13686.7	14.61	17228.6	164.77	10456.15	1.03	14.18
2015	13704.5	0.13	16712.7	172.65	9680.10	-7.42	-0.017

-0.54	-1.50	9534.87	183.69	17514.6	0.82	13816.3	2016
19.84	0.43	9576.64	193.97	18575.8	8.38	14974.6	2017
2.41	4.59	10016.81	202.25	20259.0	11.09	16636.7	2018
-0.066	11.79	11197.91	206.2	23090.1	-0.78	16506.6	2019
-0.60	-11.61	9897.76	211.18	20902.1	6.99	17659.6	2020
1.107	12.24	11110.14	226.44	25157.8	13.55	20053.5	2021
0.86	16.51	12944.95	247.42	32028.4	14.34	22930.1	2022
-0.88	-6.92	12048.47	270.48	32588.7	6.11	24330.8	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

(التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، الصفحات 214-217-223)

(التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، الصفحات 149-153-159) (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2023، الصفحات 111-118-115)

يمثل الجدول أعلاه تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2010-2023) حيث تميزت فترة الدراسة بعدم الاستقرار النقدي وذلك في صورة تضخم وانكماش والذي يسجل معدلات متباينة حيث نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري اقترب من الاستقرار النقدي سني 2011 و 2021 والذي بلغ قيمته على التوالي $CSM=1.25$ و $CSM=1.107$ ولم يتسبب الائتمان الممنوح من البنوك لتمويل الاقتصاد بنوبات تضخمية كما عرف معامل الاستقرار النقدي مستويات أعلى من الواحد الصحيح $CSM>1$ وهو ما يشير إلى وجود تضخم حيث تم تسجيل نسب عالية سنّي 2014 و 2017 بمعدل استقرار نقدي على التوالي $CSM=14.18$ و $CSM=19.48$ وتفسر هذه المعدلات لاتساق هذه الفترات بارتفاع المستوى العام للأسعار P ، الاستهلاك C وزيادة الإنتاج المحلي والتي يقابلها نقص في المعروض النقدي، كما شهد الاقتصاد الجزائري فترات انكماش شديدة حيث وصل معامل الاستقرار النقدي إلى أدنى مستوى للفترة المدروسة فبلغ قيمته $CSM=-21.025$ كما عرف الاستقرار النقدي انكماشاً محسوساً سنّي 2015 و 2016 بفعل الصدمة النفطية لعام 2014 والذي انعكس سلباً على معدل نمو الكتلة النقدية حيث سجل كعامل الاستقرار النقدي $CSM=-0.017$ لسنة 2015 و $CSM=-0.54$ لسنة 2016 ليستمر الوضع على ما هو عليه من انكماش خلال سنوات 2019 و 2020 وذلك بفعل تراجع أسعار النفط وكذا للتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ككل ودخوله حالة انكماش اقتصادي.

ومما سبق ذكره يتضح أن الجزائر في تطبيقها للسياسات النقدية للفترة محل الدراسة (2010-2023) جعلت الائتمان المصرفي غير متناسق مع التغيرات في النشاط الاقتصادي وبالتالي السلطات النقدية لم تمارس دورها على أكمل وجه في إحداث الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد الوطني وذلك كون أن جميع المعاملات كانت تزيد أو تقل عن الواحد الصحيح.

الشكل 2: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2010-2023)

دور العمق المالي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2010-2023)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 2

3.4. واقع العمق المالي في الجزائر

من أجل الوقوف على واقع العمق المالي في الجزائر لابد من استعراض مؤشرات قياس العمق المالي

والمتمثلة في نسبة السيولة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي PIB وتحسب كالاتي:

العمق المالي = (الكتلة النقدية M2 / الناتج المحلي الإجمالي الإسمي) × 100

الجدول 3: تطور العمق المالي في الجزائر للفترة (2010-2023)

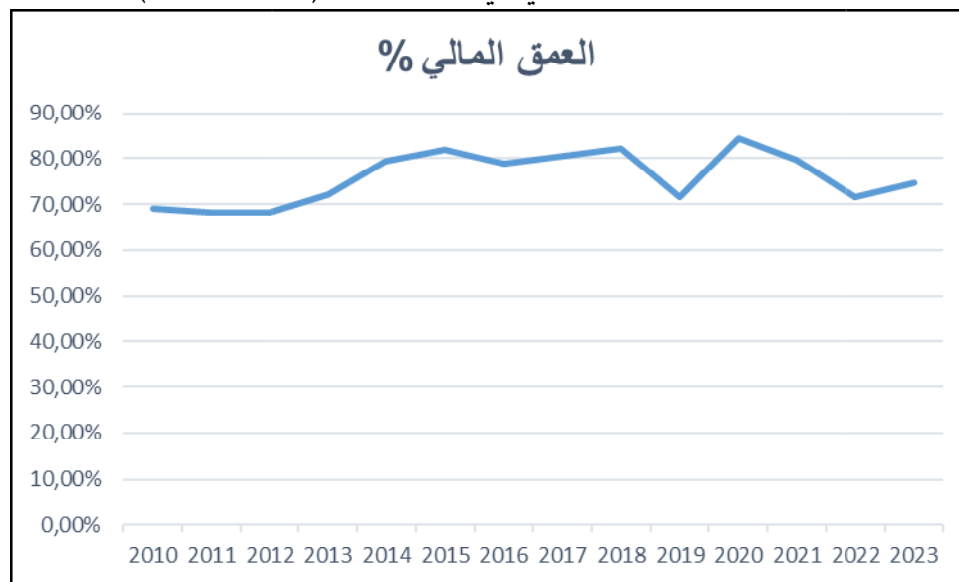
العمق المالي % 100 X (2)/(1)=(3)	الناتج المحلي الإسمي PIB (مليار دج) (2)	الكتلة النقدية M2 (مليار دج) (1)	السنوات
69.05	11991.6	8280.7	2010
68.35	14526.6	9929.2	2011
68.35	16115.4	11015.1	2012
72.07	16569.3	11941.5	2013
79.44	17228.6	13686.7	2014
82	16712.7	13704.5	2015
78.88	17514.6	13816.3	2016
80.61	18575.8	14974.6	2017
82.12	20259.0	16636.7	2018
71.48	23090.1	16506.6	2019
84.48	20902.1	17659.6	2020
79.71	25157.8	20053.5	2021
71.59	32028.4	22930.1	2022
74.66	32588.7	24330.8	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر:

(التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، الصفحات 214-223) (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، الصفحات 149-159)
(التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2023، الصفحات 111-118)

يمثل الجدول أعلاه تطور مستوى العمق المالي في الجزائر للفترة (2010-2023) حيث تشير مؤشرات الجدول إلى أن الاقتصاد الجزائري عرف خلال الفترة (2010-2023) توسعاً ملحوظاً في الكتلة النقدية (M2)، حيث ارتفعت من 8280.7 مليار دج سنة 2010 إلى 24330.8 مليار دج سنة 2023، بالتوازي مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 11991.6 إلى 32588.7 مليار دج. ورغم هذا النمو، يظهر مؤشر العمق المالي والمتمثل في نسبة السيولة إلى الناتج المحلي (السقف النقدي) تذبذباً بين 68% و84%، ما يعكس أن العمق المالي أي قدرة النظام المالي على توفير السيولة بشكل متوازن يخدم النشاط الاقتصادي بقي غير مستقر، إذ يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة إلى توفر سيولة عالية قد لا تقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج، مما قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية تهدد الاستقرار النقدي. وبالتالي لا تساهم مؤشرات العمق المالي في تحقيق الاستقرار النقدي بطريقة مباشرة وفعالة أي بعبارة أخرى، يعكس الجدول توسعاً نقدياً سريعاً، لكنه لم يتحول بالكامل إلى تعميق مالي فعال يدعم الاستثمار والنمو الحقيقي، ما يستدعي الحاجة إلى تطوير القطاع المالي وتحسين أدوات السياسة النقدية لضمان تحويل هذه السيولة إلى نشاط اقتصادي منتج، وبذلك تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على توازن الأسعار في المدى المتوسط والطويل.

الشكل 3: العمق المالي في الجزائر للفترة (2010-2023)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 3

5. خاتمة:

إن العمق المالي أصبح من المواضيع الهامة والجديرة بالدراسة مؤخراً كونه يعد سبباً رئيسياً في تحقيق الاستقرار النقدي وفي ظل الصدمات المتراكمة التي يتعرض لها اقتصاد الجزائر من تهوي أسعار البترول

وتفشي جائحة كورونا ونظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بطابعه الريعي يصعب على السلطة النقدية في الجزائر والمتمثلة في مجلس النقد والقرض من اعتماد سياسة نقدية تجعل الجهاز المصرفي عميقاً ومن ثم يصعب تحقيق الاستقرار النقدي الأمر الذي يجعل اقتصاد الجزائر يعاني حتماً من صعوبة تحقيق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من **النتائج** أهمها :

- تساهم مؤشرات العمق المالي كعرض النقد بالمعنى الواسع واستخدامها بشكل فعال في تقليص الفجوة التضخمية وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي؛
- إن أي تغير في مستوى العمق المالي يكون نتيجة التغير في الناتج المحلي الإجمالي وإن تأثير الزيادة في العمق المالي يكون غير مباشر على الاستقرار النقدي في الجزائر؛
- إن مؤشرات الاستقرار النقدي بالجزائر شهدت تذبذباً واضحاً مترواحاً بين الانخفاض والتحسين؛
- ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر تعود إلى التضخم المستورد وزيادة الإنفاق الحكومي دون أن يقابله مرونة في الجهاز الإنتاجي في الجزائر؛
- إن الطابع الريعي الذي يتميز به الاقتصاد الجزائري جعل من الاستقرار النقدي رهينة أسعار النفط كون أن الجزائر تعتمد اعتماداً شديداً على المحروقات؛
- إن عملية التمويل غير التقليدي التي اعتمدتها الجزائر سنة 2017 جعلت من تحقيق الاستقرار النقدي هدفاً يصعب تحقيقه نظراً للآثار السلبية لزيادة عرض النقود على معدلات التضخم في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- هناك العديد من السبل الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر منها استخدام الأدوات النقدية من قبل السلطة النقدية بشكل فعال ومؤثر مع الاهتمام بالقطاع المالي؛
- التنسيق في تطبيق السياسات النقدية وذلك من خلال تطبيق سياسة نقدية انكماشية تساهم في تقليص الفجوة التضخمية والعكس صحيح.

وبهذا الخصوص يمكن تقديم بعض **التوصيات** والتي من أهمها ما يلي:

- من أجل زيادة العمق المالي وتحقيق الاستقرار النقدي معاً لا بد من إعادة هيكلة بعض البنوك التجارية وبنك الجزائر؛
- ضرورة التحكم في عرض النقود بما يتناسب والوضع الاقتصادي السائد وهذا باستخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي؛
- مواكبة المستجدات التقنية الحديثة للعمل المصرفي والاستفادة منها من أجل زيادة العمق المالي ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي؛

- رسم وتبني سياسة نقدية تتسجم مع الهدف الرئيسي المتمثل في زيادة العمق المالي مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق استقرار نقدي ومالي مع عدم الإفراط في مصادر التمويل التضخمي في ظل جمود الجهاز الإنتاجي؛
 - مواصلة العمل على استقلالية بنك الجزائر وتعزيز من إشرافه على باقي البنوك من خلال أساليبه المختلفة لزيادة وتنشيط النشاط الاستثماري؛
 - الاعتماد على الصيرفة الإسلامية لارتباطها بالنشاط الحقيقي ولضوابطها التي تجعلها أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق الاستقرار النقدي؛
- ضرورة التوفيق بين مختلف السياسات لتحقيق فعالية أكثر للاستقرار النقدي.

6. قائمة المراجع:

❖ قائمة المراجع باللغة العربية:

المقالات:

1. السنجري أسماء أحمد، و زهراء أحمد النعيمي، (أيلول، 2022)، قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي بالتطبيق على العراق ومصر، مجلة تنمية الرافدين، 41(135)، 138-139.
2. تهتان مورا، (بلا تاريخ)، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، 4-5.
3. حسن عبد الرحمان عمرو عبد الله، (يوليو، 2024). أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الصين، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، 4(15)، 1767-1768.
4. درودر أسماء، (2022)، أثر العمق المالي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 07(01)، 194.
5. صابر المهدي علي الوحش، (2025)، أثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1981-2023، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 08(01)، 4.
6. صبحي حسون السعدي، (بلا تاريخ)، مؤشرات قياس العمق المالي -دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة للمدة 1980-2008-، الجامعة المستنصرية -كلية الإدارة والاقتصاد-، 220.
7. طرشي محمد، محمد ترقو، و نبيل بوفليح، (2018)، -أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، Les cahiers du cread، 34(4)، 114.
8. مختاري عادل، و أحمد بن البار، (جوان، 2021)، الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر -دراسة إقتصادية قياسية (1990/2019)-، مجلة التكامل الاقتصادي، 9(2)، 7.

9. موساوي سليم، (ديسمبر، 2015)، أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة معارف (19)، 315.

التقارير:

10. التقرير السنوي لبنك الجزائر، (2013)، بنك الجزائر، الجزائر.

11. التقرير السنوي لبنك الجزائر، (2018)، بنك الجزائر، الجزائر.

12. التقرير السنوي لبنك الجزائر، (2023)، بنك الجزائر، الجزائر.

❖ **References in english:**

13. Ardic, O, P, & H. Evren Damar, (2007, september), Financial Sector Deepening and Economic Growth: Evidence From Turkey, Topics in Middle Eastern and African Economies, 09, p, 4.
14. Marlyse, B, (2015), Effects of financial deepening on economic Growth in Kenya, International journal of business and commerce, 04(07), p, 09.